خلال جلسة مجلس النواب أمس

مناقشة مشروع قانون الكهرباء في ضوء الاستماع إلى تقرير لجنة الخدمات بشأنه

التأكيد على وضع سياسات وخطط واستراتيجيات لتطوير الطاقة لتلبي متطلبات التنمية

استعراض مذكرة إيضاحية حول مشروع قانون تمليك غير اليمنيين للعقارات

صنعاء/سبأ:

بدأ مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، رئيس المجلس مناقشة مشروع قانون الكهرباء ، بعد استماعه إلى تقرير لجنة الخدمات بالمجلس والذي تضمن ملاحظاتها ومقترحاتها على مشروع القانون.

ومن خلال مناقشته لمواد مشروع القانون أناط مجلس النواب بوزارة الكهرباء مهمة وضع سياسات وخطط واستراتيجيات تطوير أنشطة الكهرباء وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية وكذا إصدار التراخيص لممارسة أنشطة التوليد والنقل والتموين بالجملة وتشغيل منظومة التوزيع وفقا لأحكام هذا القانون ولائحته.

واكدت المناقشات ضرورة ضمان تطبيق التنافس بين منتجي الطاقة الكهربائية المرخص لهم بغرض تطوير انشطة الكهرباء وإدخال التنافس في اسواق الجملة والتجزئة وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في انشاء شركات تمارس انشطة التوليد والتوزيع وكذلك الدخول في عقود الادارة والتشغيل والمشاريع المشتركة ووضع قواعد نظام النقل الوطني بما يكفل استخدامه دون تمييز بين المرخص لهم .

كما اكدت اهمية وضع المواصفات والقواعد والمعايير الفنية المتعلقة بجودة وكفاءة واستمرارية وموثوقية الخدمة التي يتوجب على المرخص لهم الالتزام بها الى جانب وضع قواعد السلامة الواجب الالتزام بها من قبل المرخص لهم والمستهلكين والجهات الاخرى في الخدمة الكهربائية.

واقترحت وضع نموذج نظام حسابات موحد خاص بالمرخص لهم وجمع واعداد ونشر المعلومات والبيانات والتوقعات المتعلقة بطلب الطاقة الكهربائية او استخدامها بالتنسيق مع المجلس والطلب من المرخص لهم تقديم المعلومات عن توليد ونقل وتوزيع او تموين الطاقة الكهربائية ووضع الاجراءات التي تكفل التنافس لشراء الطاقة الكهربائية من قبل مولي الجملة وإقرار صيغ العقود المنظمة للعلاقات التجارية بين المرخص لهم وكذا اقرار متطلبات اداء الخدمة للمرخص لهم للعمل في المناطق الريفية مع مراعاة المستهلكين الأقل دخلا وتشجيع وتنمية استخدامات مصادر الطاقة المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية الى جانب التنسيق مع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية الاخرى بشأن السياسات والخطط المتعلقة بها ذات الصلة بأنشطة الكهرباء ورفعها الى مجلس الوزراء لإقرارها.

واشارت الملاحظات الى ضرورة ان تسعى الوزارة لتشكيل جمعية او جمعيات للمستهلكين بحسب الاقتضاء يكون اختصاصها دراسة وتقديم المقترحات الى المجلس بخصوص المواضيع التي يطرحها المستهلكون او اية قضايا اخرى تهمهم وحماية حقوقهم بما يضمن تطبيق هذا القانون ولائحته و في سياق التعديلات المطروحة على مشروع القانون أقترح نواب الشعب في ملاحظاتهم انشأ مجلس يسمى مجلس تنظيم انشطة الكهرباء برئاسة الوزير وعضوية اربعة اعضاء متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص بمجالات الاقتصاد والقانون والهندسة والمحاسبة ويصدر بتشكيله وتحديد مهامه واختصاصاته والمكافآت المقررة لأعضائه المتفرغين ، قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير ويجب اختيار اعضاء المجلس المتفرغين عن طريق الاعلان والمنافسة العامة المفتوحة وتحدد اللائحة الشروط الواجب توافرها في كل منهم وان تكون مدة العضوية في المجلس أربع سنوات .

وحدد مشروع القانون في ضوء تعديلات نواب الشعب مهام واختصاصات مجلس تنظيم أنشطة الكهرباء بوضع أسس تعرفة بيع الطاقة الكهربائية بحسب نوع الخدمة الكهربائية المقدمة وكذا إصدار ونشر التعليمات اللازمة لاستخدام نظام النقل وكذا مراقبة التزام المرخص لهم بالشروط الواردة بالتراخيص والتعليمات الصادرة من المجلس الى جانب تحديد وإقرار الشروط الفنية والمالية والقانونية الواجب توافرها في المرخص للعمل في أنشطة التوليد أو النقل أو التوزيع أو التحكم أو التموين بالجملة والتعليمات الخاصة بإصدار التراخيص ونماذجها ومدة سريانها وشروط تجديدها ونماذج الاتفاقيات الخاصة لكل نشاط من أنشطة الكهرباء.

كما ارتأت التعديلات ان يتولى المجلس نشر المعايير والمواصفات والإجراءات الفنية الخاصة بأسس التعرفة والمعلومات والتقارير والتوصيات الصادرة عن المجلس التي تساعد المرخص لهم في أنشطة الكهرباء والمستهلكين لمعرفة حقوقهم والتزاماتهم وتعريفهم بطبيعة الدور الذي يؤديه المجلس للقطاع في إطار الشفافية الكاملة وإقرار قواعد المنافسة الواجب الالتزام بها عند إصدار التراخيص لكافة أنشطة الكهرباء.

وركزت ملاحظات نواب الشعب على مسألة وضع المعايير الخاصة بتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في أنشطة الكهرباء وكذا وضع قواعد وأسس استيراد وتصدير الطاقة والمشاركة في وضع المتطلبات اللازمة لتنفيذ شروط حماية البيئة وشروط السلامة العامة الواجب توفرها في المنشآت الكهربائية وتشغيلها، وحل الخلافات بين المرخص لهم والمستهلكين وبين المرخص لهم أنفسهم وفقا لأحكام هذا القانون واللائحة وبما يضمن مصالح كافة الأطراف وتقديم المشورة والرأي في أي موضوع يتعلق بأنشطة الكهرباء.

وسيواصل المجلس مناقشته لمواد مشروع هذا القانون تباعا.

الى ذلك استعرض مجلس النواب المذكرة الإيضاحية بشأن مشروع قانون تملك غير اليمنيين للعقارات وأقر إحالة المشروع الى لجنة مشتركة من لجنتي الخدمات والعدل والأوقاف لدراسته وتقديم تقرير بنتائج ما يتم التوصل اليه الى المجلس.

بينما المذكرة الإيضاحية المقدمة من مشروع هذا القانون اوضحت ان الحكومة قامت خلال الفترة الماضية بإجراء تعديلات متقدمة في أهم القوانين والتشريعات التي ترعى الاستثمار أو تتصل به بهدف الترويج لفرص وضمانات الاستثمار في الجمهورية ودعوة المستثمرين لزيارتها وتقديم الرخص القانونية اللازمة لذلك.

واوضحت الحكومة في مذكرتها الإيضاحية أنها أولت قانون الاستثمار كل اهتمامها وخاصة ما يتعلق بتوفير الأراضي للمشاريع الاستثمارية ومنح الإعفاءات والحوافز التي تعمل على تنمية هذا المجال الحيوي الهام.

حضر جلسة مجلس النواب الاخ عادل عبدالرحمن ذمران ، وكيل وزارة الكهرباء والطاقة ويحيى عبدالله دويد ، رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ، وقد استهلت باستعراض المحضر السابق والموافقة عليه ، وسيواصل المجلس أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة مجور..

مجلس الوزراء يوافق على مشروع قانون حماية الإنتاج الوطني

المشروع يضمن إنشاء صناعات تكفل تنمية الاقتصاد وخدمات التنمية ومنع الاحتكار

صنعاء/سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور على مشروع قانون حماية الإنتاج الوطني المقدم من وزارة الصناعة والتجارة، ووجه باستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصداره .

ويتكون المشروع من خمسة فصول تضم التسمية والتعاريف والأهداف ونطاق السريان ومهام وزارة الصناعة إلى جانب تحديد الممارسات الضارة وآلية التحقيق فيها والتدابير والإجراءات المنظمة والأحكام الختامية.

ويهدف مشروع القانون إلى حماية الاقتصاد الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية والإغراق في الدعم والتزايد في الواردات ، فضلا عن ضمان إنشاء صناعات محلية جديدة وتطوير وزيادة منتجات القائمة منها بما يكفل تنمية الاقتصاد الوطني وخدمات أغراض التنمية الوطنية وترسيخ مفهوم حرية التجارة وتعزيز مبدأ المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .

وحول مشروع القانون وزارة الصناعة والتجارة اقتراح التشريعات والأنظمة المتعلقة بحماية الإنتاج الوطني من الممارسات الضارة واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهتها وذلك في إطار ما حددته الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية المنضمة إليها بلادنا وفقا لأحكام هذا القانون ، فضلاً عن إجراء الدراسات وتوفير البيانات والأدلة اللازمة لإثبات حالات الدعم أو الإغراق أو التزايد في الواردات إضافة إلى تقديم المعونة الفنية للمنتجين المحليين عند تعرضهم لشكوى من إحدى الدول بشأن الممارسات الضارة .

وحددت المادة « 4 « من المشروع سريان أحكامه على جميع المنتجات الأرضية المستوردة إلى الجمهورية سواء كانت صناعية أو زراعية أو سمكية.

وأحال المجلس مشروع قانون الصناعة إلى لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي للدراسة والرفع بالنتائج إلى اجتماع قادم .

ويضم المشروع « 24 « مادة موزعة على عشرة فصول تشمل التسمية والتعاريف والأهداف ونطاق الإشراف والتنمية الصناعية والتنظيم الصناعي في مجال السجل الصناعي والأمن والسلامة الصناعية وشؤون البيئة الصناعية والمواصفات للسلع الصناعية وتنظيم الترويج للصناعات الوطنية وعملية إنشاء المناطق الصناعية وتطويرها وإدارتها والإشراف عليها وكذلك تنظيم شؤون الصناعات الصغيرة والحرفية والرقابة الصناعية والتزامات وواجبات المنشأة الصناعية والمخالفات والجزاءات والأحكام الختامية .

ويهدف القانون إلى تنمية وتطوير وتنظيم وحماية النشاط الصناعي وتنويع تقنياته وقاعدته الإنتاجية ورفع قدراته التنافسية وإمكانياته والاعتماد على الخامات المحلية .

وأكد المشروع على الدور الرئيسي لوزارة الصناعة والتجارة في تنمية النشاط الصناعي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص إعداد مشاريع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الخاصة بالصناعة ومتابعة تنفيذها وإجراء المسح الصناعي الشامل والنوعي ونشر نتائجه وتشجيع الخبرات الوطنية في مجال الدراسات والبحوث الصناعية وتقديم الاستشارات بما في ذلك مجال تقديم الخدمات الإنشائية والهندسية ذات العلاقة بالصناعة وكذلك المساهمة في تطوير وسائل وأدوات تمويل المشروعات الصناعية والتوسع بها وتشجيع مشاركة المرأة في النشاط الصناعي.

ونصت الفقرة « ج « من المشروع على تمكين موظفي الوزارة أو المكتب المكلفين بالرقابة الميدانية من دخول المنشأة الصناعية وتسجيل الملاحظات خلال أوقات عملها والاطلاع على البيانات المطلوبة وتفقد خطوط الإنتاج والمعدات والمواد الخام والمنتجات وذلك للتأكد من التزام المنشأة بالاشتراطات الفنية للتشغيل والإنتاج وتنفيذ شروط الأمن والسلامة الصناعية وتوفير الوسائل والممارسات السليمة واللازمة للحد من الآثار البيئية السلبية الناتجة عن العمليات الصناعية وغيرها من المهام.

واطلع المجلس على مسودة الإستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات الصلبة 2009 م - 2013م المقدمة من وزارة الإدارة المحلية، واقر إحالته إلى لجنة وزارية للدراسة ورفع تقرير بالنتائج إلى المجلس في اجتماع قادم للمناقشة واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن .

وتهدف الإستراتيجية إلى تطوير الوضع القانوني والمؤسسي المالي لقطاع النظافة وتعزيز قدرته البشرية في إدارة المخلفات الصلبة مع التركيز على تعزيز اللامركزية وتأكيد النهج المتكامل في عملية التخطيط والتنفيذ لجميع الأنشطة المتعلقة بهذه العملية والأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من التكنولوجيا الملائمة وتحقيق المعايير المرتبطة بعملية تصريف المخلفات ومشاركة القطاع الخاص.

وتضم الإستراتيجية خمسة مكونات رئيسية تتمثل في السياق القانوني والتشريعي الذي يشمل تعديل وإعداد عدد من القوانين ذات الصلة والسياق المالي الذي يركز على تنمية الموارد المالية وتطوير الموازنات والخطط الاستثمارية والمكون الفني الذي يشمل إنشاء قاعدة بيانات لتخطيط إدارة المخلفات الصلبة وإعداد خطط إدارتها والاستغلال والاختيار الأمثل لأنظمة جمع ونقل المخلفات وتحسين عملية التخلص النهائي منها وتشجيع إعادة التدوير والاستفادة منها مع مراعاة الجوانب المرتبطة بالبيئة والحد من انبعاث الغازات التي يعتقد بأنها تزيد من الاحتباس الحراري وغيرها من الأهداف الرامية إلى تأكيد الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة.

واطلع المجلس على التقرير الأسبوعي المقدم من الأخ وزير الداخلية حول الوضع الأمني على مستوى الجمهورية والجهود التي تبذلها الوزارة والأجهزة الأمنية التابعة لها لتعزيز الأمن والتصدي للجريمة والقبض على المجرمين وكذلك مكافحة الأنشطة الإرهابية وحماية المجتمع من آثارها الكارثية.

واشاد المجلس بجهود الوزارة ودور رجال الأمن البواسل في تكريس أجواء الأمن والاستقرار في أوساط المجتمع.. منوهاً الى التطور الملحوظ لجانب الأمن الوقائي من الجريمة والذي ساهم مؤخراً في الكشف عن عدد من الجرائم الأمنية والإرهابية قبل وقوعها.

بدء أعمال ورشة العمل حول أداء عضو هيئة التدريس بجامعه عدن

د.بن حبتور: خبرة الجامعة ومكانة أساتذتها تؤكد أنها مؤسسة تحتكم إلى اللوائح والأنظمة

عدن/عبدربه بيضاني:

بدأت صباح أمس الثلاثاء في ديوان رئاسة جامعة عدن أعمال ورشة العمل العلمية، أداء عضو هيئة التدريس أساس ضمان جودة البرامج الأكاديمية للجامعة» والتي تنظمها دائرة التقويم وتطوير الأداء الأكاديمي بمشاركة عمداء كليات الجامعة ونوابهم و رؤساء الأقسام العلمية في كليات التربية عدن، الزراعة ، الطب، الهندسة، الحقوق العلوم الإدارية، الاقتصاد وكلية الآداب.

وفي جلسة الافتتاح لأعمال الورشة ألقى الدكتور/ عبد العزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن كلمة أشار فيها إلى أهمية موضوع الورشة الذي يستهدف تحسين مخرجات الجامعة والارتقاء بأدائها وذلك برفع كفاءة أساتذتها وتميزهم في مجال التدريس و البحث، واستيعابهم لكل جديد في تخصصاتهم العلمية.

وتطرق في حديثه إلى خبرة جامعة عدن وثرائها ومكانة أساتذتها واهتمامها على مدى أربعين عاما من عمرها بالنظم و اللوائح التي تنظم عملها أو تحولها بشكل تدريجي إلى مؤسسة تحتكم إلى لوائح و أنظمة موحدة، مؤكداً أن لائحة تقويم أداء عضو هيئة التدريس ستشكل إضافة حقيقية لنشاط الجامعة في الفترة القادمة..

و تناول في حديثة مسودة اللائحة المطروحة للدراسة و النقاش، مشيراً إلى أنها جاءت من وحي مجموعة من الدراسات المختلفة ومرجعيتها جملة اللوائح والأنظمة التي تسير عمل جامعة عدن و الجامعات اليمنية، داعيا الأساتذة المشاركين في أعمال الورشة إلى إثرائها بالملاحظات والنقد البناء حتى يتم عرضها على مجموع أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة وتوسيع دائرة المشاركين في مناقشتها و أقرارها بشكل نهائي.

د.عبد العزيز صالح بن حبتور

عقب ذلك و في الجلسة الأولى التي ترأسها الدكتور/ عبد العزيز بن حبتور قدمت ثلاث أوراق عمل هي ضمان الجودة و الإعمال الأكاديمي في ضوء المعايير الدولية للدكتورة أسوان عبدالله حمزة وأداء عضو هيئة التدريس، أهم المدخلات تحقيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي للدكتورة/ ألطاف رمضان إبراهيم، ونحو تحقيق جودة الأداء التدريسي في جامعة عدن للدكتور/صالح يوسف ناصر.

وفي الجلسة العلمية الثانية قدمت دائرة تقويم وتطوير الأداء الأكاديمي في جامعة عدن مسودة لائحة تقويم أداء عضو هيئة التدريس، وتم الاستماع إلى مداخلات عمداء الكليات المشاركة.

ومن المقرر أن تتواصل أعمال الورشة يوم غدا الأربعاء بمناقشة مواد اللائحة..